الفصل الثامن
الاتحاد الأوروبى والعوامل المؤثرة على وزنة الدولى

الفصل الثامن
الاتحاد الأوروبى والعوامل المؤثرة على وزنة الدولى

يعتبر ظهور الاتحاد الأوروبي من أبرز مظاهر التعاون والشراكة بين الوحدات السياسية التي ظهرت منذ انتهاء الحرب الباردة، وتمثل ذلك من أكثر معالم الانسجام الإقليمي في العلاقات الدولية لما له من آثار ترتبت في تحولات جيوبولتكية في مضامين وأبعاد الوزن الدولي للتكتلات في التاريخ المعاصر. حيث شكل الاتحاد بتركيبته المؤسسية وأهدافه المتعددة منظومة أوروبية ذات وزن مؤثر على الساحة العالمية، لما يمتلكه من مقومات اقتصادية وعسكرية واجتماعية، تؤدي إلى إعطاء الدور الواضح على الصعيد السياسي في النظام العالمي، على الرغم من وجود التنوع بين دول الاتحاد في العديد من المقومات. كما ويذهب العديد من السياسيين والاقتصاديين - أمثال (جيرمي شابيرو) الباحث في معهد بروكنجز، و (كال توماس) الأمريكي المحافظ – إلى أن تكامل الاتحاد الأوروبي وتوسعه سيسهم في خلق قوة عالمية قادرة نوعياً في خلق التوازن السياسي والاقتصادي على الصعيد العالمي، وتقف في مواجهة النظام الدولي التي تقوده الولايات المتحدة بعد انهيار الاتحاد السوفييتي عام (١٩٩١).

إن قيام الاتحاد الأوروبي لم يأت وليد لحظة، بل تكون نتيجة روح من التضامن الفكري والعملي البناء، ومن أشكال الشراكة المرحلية والمتعددة بين عدد من الدول الأوروبية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، حيث بدأ بالتوقيع على اتفاقيات للتعاون في مجالات معينة، واتفاقيات من التجارة التفضيلية بإزالة العوائق التي تعترض انتقال وتنمية المنتجات المتداولة بين الأعضاء، والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، وإقامة اتحاد جمركي يخدم السلع المحلية في مواجهة تنافسية السلع المستوردة من خارج التكتل، مما سهل ذلك على تطوير فكرة تأسيس اتحاد اقتصادي تكاملي مبني على سياسات مالية واقتصادية كلية بصورة مستقلة، بما يعود بالنهاية على تنمية الناتج الإجمالي لكل دولة

ويحسن مستوى الوضع الاقتصادي للأفراد والمؤسسات العامة والخاصة، ومما يساعد ذلك في إيجاد فرص العمل ويقلل من نسب التضخم. أما في المجال الأمني، فقد بدأت مجالات التعاون المشترك في أوروبا عام (١٩٥٢) عندما تم توقيع معاهدة (باريس) للدفاع الأوروبي المشترك، وبناء إستراتيجية أمنية تخدم سلامة وأمن الدول الأعضاء أسهمت بالتالي في التوصل لمعاهدة (ماسترنحت) في العقد الأخير من القرن الماضي، التي عززت كافة الجوانب الأمنية ومواجهة مختلف التحديات الخارجية التي تمس باستقرار منظومة الاتحاد الأوروبي.

ومع هذا تبقى دراسة الاتحاد الأوروبي كتكامل إقليمي بين الدول الأعضاء، وبكل ما يمتلكه من مقومات القوة التي تناولها علماء الجغرافيا السياسية والعلاقات الدولية في أدبياتهم النظرية التي يتناول العديد منها تحديد وقياس الوزن الجيوبولتكي للوحدات السياسية بشكل عام، وتحديد عناصر القوة الشاملة للوحدات السياسية- كما ذهب إليها العالم (كلاين)- الا أن ذلك يبقى ضمن مجال الجدل العلمي النظري في قياس مدى كفاءة الاتحاد الأوروبي الذي سيستمر مكان نقد في حسابات القدرات في النظام الدولي. وفي الجانب السياسي فإن الوصول إلى إقامة اتحاد فدرالي يسير بتوحيد السياسات الوطنية لدول أوروبا يعتبر من مدلول الوقائع والحقائق الواضحة هو أقرب إلى الاستحالة من الصعوبة، وذلك كون العديد من القضايا السياسية والأمنية الدولية التي ظهرت بعد تشكل الاتحاد بصورته الحاضرة، تؤكد على وجود اختلاف في مسار التعامل وعدم الوصول إلى توجه سياسي موحد من الدول الأعضاء يعبر عن موقف الاتحاد الأوروبي.

كما وأن هناك العديد من القضايا الجوهرية التي تبين بان الاتحاد الأوروبي هو أقرب للمنظومة الاقتصادية مقارنة بالمنظومة الأمنية والاجتماعية والسياسية، على الرغم من وجود رؤية معينة بأن العديد من الدول التي انضمت للاتحاد باتت عبئاً على موارد الدول الأخرى، وإن ثلث مجموع الدول ما زالت

تستخدم العملة الوطنية إلى جانب اليورو، وفي الجانب الأمني والسياسي هناك اتفاقيات ومعاهدات إستراتيجية أمنية بين العديد من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي مع دول فاعلة على الساحة الدولية، كحلف شمال الأطلسي (الناتو)، لا تخولها بالتالي التحلل من التزاماتها مع دولة كالولايات المتحدة لطالما كانت حليفة لمعظم دول القارة الأوروبية في مواجهة دول المحور والدول الشيوعية في فترة استمرت لعقود من القرن المنصرم.

أما في الجانب الاجتماعي، فيعتبر عامل الانسجام بين الشعوب المكونة للاتحاد عنصراً هاماً في تحديد وزن ومستوى قوة الاتحاد على الساحة الدولية، فهناك تعدد في الثقافات واللغات بل وفي التمسك بالهوية الوطنية، ويعلل ذلك بعدم المصادقة على دستور الاتحاد الأوروبي من قبل فرنسا على سبيل المثال، مما يعني أن ذلك بمجمله بالنسبة لمستقبل الاتحاد الأوروبي يبقى خاضعاً في تجارب الدول الأعضاء لعامل المصلحة ورهينة لحجم المكاسب التي تجنيها الشعوب على مستوى كل دولة، لذا سيستمر التمسك بالسيادة الوطنية والاستقلال السيادي للدولة الواحدة لأن ثقافة شعار نحن الهولنديون، أو الإنجليز، أو الألمان، أو الفرنسيون، سيبقى يخيم على النخبة أو الجهة المؤيدة لشعار (نحن الأوروبيون).

وعلى ضوء ما تقدم، تأتي هذه الدراسة البحثية، لمناقشة وزن الاتحاد الأوروبي على الساحة الدولية، من خلال تتبع الأهداف والتركيبة المؤسسية التي يقوم عليها الاتحاد، والبحث في عوامل القوى المؤثرة إيجابياً في وزن الاتحاد، وفي المقابل تشخيص التحديات التي تواجه منظومة الاتحاد، وذلك استناداً لعناصر المقومات الجيوبولتكية والمتمثلة بكل من العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية على المستويين الداخلي والخارجي.

١ـ١ مشكلة الدراسة:

تعتبر تجربة تشكيل الاتحاد الأوروبي بصورته الحاضرة، من التجارب الصاعدة في مسعى الدول الأعضاء لبناء إطار من النظام الإقليمي

على أسس التفاهم والتعاون في شتى المجالات المشتركة، والتي من شأنها تقوية أهداف الدول الأوروبية في إيجاد منظومة دولية قادرة على خلق التوازن الدولي وإيجاد وسائل قوية تواجه حراك التنافس الدولي في ظل وجود وحدات سياسية كبرى تسعى لتحقيق مكاسب متنوعة في مناطق مختلفة من العالم. لذا، فإن دراسة الاتحاد الأوروبي كتنظيم دولي مركب، ومن دول لها أدوار متعددة في تاريخها، ولطالما في واقعها متفاوتة في ثقافتها، ومقوماتها المادية، وروابطها السياسية من خارج محيطها الجغرافي الأوروبي، يبقى من أوليات البحث في تشخيص ماهية أدوار التكتلات والتنظيمات الدولية خلال العقد الراهن.

إن البحث في إمكانيات الاتحاد الأوروبي يعتبر من المسائل التي طالما تدفع المهتمين والمتخصصين في النظم السياسية والشؤون الدولية في التعرف المستمر على قدرات الاتحاد خاصة وأنه في حالة توسع باستقطاب دول أعضاء من فترة لأخرى، مما يستدعي الوقوف على قياس قوة الاتحاد الأوروبي والعوامل المؤثرة على تفاعله الذاتي وتفاعله الدولي، وهنا لا بد من تبيان وزن الاتحاد على ضوء تركيبته المؤسسية والعوامل الجيوبولتكية ومقوماته الإيجابية والسلبية.

١ـ٢ أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى توضيح العديد من الجوانب ذات العلاقة بتحديد حجم الوزن الدولي للاتحاد الأوروبي وطبيعة تفاعلاته السياسية والاقتصادية على الساحة الدولية، وذلك على ضوء التعرف على طبيعة الجوانب الإيجابية والسلبية المؤثرة على حراكه الخارجي من جانب، ومن خلال الوقوف على العوامل الداخلية ممثلة بتركيبته المؤسسية ومقوماته المتعددة من جانب آخر.

١ـ٣ أهمية الدراسة:

تكمن الأهمية العلمية لمشكلة الدراسة في كونها تبحث في الجوانب الجيوبولتكية للتكتلات الدولية التي تشكلت نتيجة اتفاقيات

ومعاهدات مرحلية بين عدد من الدول الأوروبية مضمونها التعاون والشراكة لتوطيد معالم التكامل بجوانبه المختلفة من جهة، ومواجهة التحديات الخارجية بإيجاد منظومة تعكس أهداف الدول الأعضاء خاصة وأن عدداً منها يقع ضمن الدول الكبرى عالمياً، من جهة ثانية، أما من الناحية العملية تظهر أهمية الدراسة كونها تضيف بالتحليل طبيعة التفاعلات الدولية في ظل نظام يوصف بأحادي القطبية منذ انتهاء الحرب الباردة ودور الاتحاد الأوروبي في المجالات المتعددة.

١ـ٤ فرضيات الدراسة:

تقوم الدراسة على فرضية رئيسة مفادها "وجود علاقة ارتباطيه مؤثرة بين التركيبة المؤسسية والمقومات الجيوبولتكية التي يتمتع بها الاتحاد الأوروبي وبين تحديد وزنه الدولي وتفاعله في مختلف المجالات الدولية". كما وينبثق عن الدراسة عدة فرضيات فرعية ذات علاقة بأهداف الدراسة والمضمون العام للمشكلة البحثية، وتتمثل بما يلي:

١- هناك علاقة ارتباطيه بين المقومات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يمتلكها الاتحاد الأوروبي وبين قدرة الاتحاد في تعاظم وزنه وتأثيره الدولي.

٢- هناك علاقة سلبية بين أهداف الاتحاد للوصول إلى شراكة أوروبية موحدة وفاعلة في مختلف المجالات من جهة ، وبين مصالح الدول الأعضاء البارزة وذات الإمكانيات الأكثر تأثيرا في ارتباطها المؤسسي مع الاتحاد، والحفاظ على سيادتها الوطنية وعلاقاتها السياسية الدولية المعهودة خاصة مع الولايات المتحدة من جهة أخرى.

٣- يوجد علاقة سلبية بين المكون السكاني للاتحاد الأوروبي في بعض الجوانب ذات الصلة بالاستقرار الاجتماعي مثل (الكثافة، والعمر، والتركيبة العرقية،و الهجرة، الثقافة والانسجام..) إضافة إلى التحديات الممثلة بأزمة الديون والبطالة والتضخم والطاقة وبين قدرة الاتحاد على

تعظيم أدواره الداخلية والدولية خاصة في الظروف الراهنة .

١- ٥ منهجية الدراسة:

توظف الدراسة عدة مقتربات ذات علاقة بطبيعة المشكلة البحثية، حيث سيتم استخدام المنهج المؤسسي عند تناول الجزئية المتعلقة بالواقع المؤسسي الذي يحكم تركيبة وعمل الاتحاد الأوروبي، كالدستور والمؤسسات العامة للاتحاد ممثلة بكل من المجلس الأوروبي والمفوضية الأوروبية والبرلمان ومحكمة العدل، وطبيعة الأهداف التي يسعى الاتحاد نحو تنفيذها. كما وتوظف الدراسة المنهج المورفولوجي كأحد المناهج الرئيسية في الجغرافيا السياسية الذي يهتم بتحليل أنماط العناصر للوحدات السياسية، كنمط التنظيم السياسي والإداري والتنظيم الإقليمي، ودراسة الوزن الجيوبولتكي للاتحادات الدولية، كالموارد الاقتصادية والسكان والمساحة والمشكلات التي تواجه الدول، والتكتلات الإقليمية والعالمية، حيث يتلائم توظيف هذا المنهج (المورفولوجي) عند تناول المبحث المتعلق بالاتحاد الأوروبي وتفاعله الخارجي على ضوء العوامل الداخلية والخارجية السلبية والإيجابية المؤثرة على وزنه الدولي، كالعوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

وأخيراً، سوف يتم توظيف منهج التحليل الإحصائي عند استعراض العديد من الجداول الرقمية ذات العلاقة بالبيانات الكمية، التي تبين العناصر الأساسية لوزن الاتحاد الأوروبي مقارنة مع الدول الكبرى، واستخدام النسب المئوية لإبراز التحديات التي تواجه دول الاتحاد الأوروبي، كالمديونية والبطالة والتضخم والطاقة.

١-٦ الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات العلمية المحكمة التي تناولت الاتحاد الأوروبي ومنشورة في كتب ودوريات متخصصة في المنظمات والعلاقات الدولية. منها من تناول التركيبة المؤسسة والعامة للاتحاد الأوروبي، وأخرى تناولت الاتحاد الأوروبي لتوضيح طبيعة التداعيات الدولية بعد انتهاء الحرب

الباردة، بالإضافة إلى عدد من الدراسات التي تناولت الاتحاد الأوروبي على ضوء علاقاته الاقتصادية والسياسية الدولية.

فضمن دراسة بعنوان "الإصلاح المؤسسي في الاتحاد الأوروبي"، بين المؤلف (Vaughne Miller) العديد من الجوانب المؤسسة المتعلقة بتركيبة الاتحاد الأوروبي، حيث حدد مجالات رئيسية يتعين على الدول الأعضاء في الاتحاد الالتزام بها وذلك لمعالجة الإصلاح المؤسسي، منها التعامل مع مستقبل حجم المفوضية الأوروبية، والأخذ بنظام ترجيح التصويت في المجلس الوزاري، وموضوع الإلزامية في التطبيق بعد التصويت بالأغلبية المطلقة، بالإضافة إلى الحاجة لزيادة صلاحيات البرلمان الأوروبي في الرقابة على كافة الأمور ذات الشأن لمصلحة تقوية نفوذ عمل الاتحاد لترسيخ مختلف الأهداف التي قام عليها خدمة لتقوية حاضره ومستقبله. وخلصت الدراسة إلى نتيجة جوهرية مفادها بأن الاتفاقيات والمعاهدات المؤسسة في الاتحاد الأوروبي ما زالت بحاجة إلى مراجعة دورية في تحديثها، لتأخذ طبيعة الواقع القانوني للدول الأعضاء الجديدة، حتى يبقى مستقبل الاتحاد أكثر قوة في توازنه الداخلي بين توجهاته الفيدرالية وعناصر التركيبة الدولية التي تحكم نجاح مساره (Miller,1999,P:33).

كما وقدم الباحث (Helmut Schmidt) دراسة تقييميه عن مستقبل الاتحاد الأوروبي، بين فيها أن مواطني أوروبا في هذه الفترة يواجهون عدة تحديات باتت أكثر من الإنجازات الهائلة للمبادرات التي توصل إليها الاتحاد الأوروبي، وذلك بسبب الاندماج السريع للاقتصاديات الأوروبية ووضع سياسات تعزز الأهداف المشتركة للاتحاد الذي توسع ليضم العديد من الدول الشرقية ذات الإمكانات الاقتصادية الأقل بالمقارنة مع دول الاتحاد الأخرى، مما ينتج عنه مساوئ عند مساعدة هذه الدول في مختلف الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية لإنجاح هيكل السلطة القادرة في مؤسسات الاتحاد (Schmidt,2002,P:44).

وفي دراسة هامة عن دور الاتحاد الأوروبي في الاقتصادي العالمي، قدم

(غابريل أندريه وآخرون) العديد من البيانات التي تؤكد قوة الاقتصاد الأوروبي على المستوى العالمي، والتي تجعله في درجة توصف بأنه عملاق اقتصادي، ينافس الولايات المتحدة والدول الاقتصادية العالمية كاليابان والصين وروسيا، حيث أن الاتحاد الأوروبي حقق منذ عام (٢٠٠٨) وحتى (٢٠١١) ما نسبته (٤٠٪) من مجموع إيرادات وصادرات التجارة العالمية، ويشكل ما نسبته (٢٥٪) من إجمالي الناتج المحلي العالمي. وبهذا خلصت الدراسة إلى أن الاتحاد الأوروبي بات يعتبر أغنى كتلة اقتصادية على الصعيد العالمي، إلا أن هناك العديد من المشكلات الاقتصادية القائمة التي تواجه الاتحاد وتحتاج إلى حلول آنية حتى لا يصبح الوضع أكثر تعقيداً بعد انضمام أعضاء جدد، وتتمثل على الصعيد الدولي بمواجهة الفجوة التكنولوجية المتزايدة للاتحاد الأوروبي مقارنة مع الولايات المتحدة واليابان (Andrei and Simon,2012,P:55).

وأخيراً، وعلى الرغم من أهمية الدراسات السابقة، تأتي هذه الدراسة لاستعراض مختلف الجوانب الرئيسية التي تؤثر على وزن الاتحاد على الساحة الدولية، ممثلة بالتركيبة المؤسسية والتحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية من جانب، وتبيان معالم القوى الإيجابية التي تجعل من الاتحاد الأوروبي تكتلاً دولياً نموذجاً خاصة عند الاستمرارية في مواجهة المشاكل المتعددة والبناء السياسي والاقتصادي الذي ينعكس بشكل ملموس على شعوب وحكومات الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

ا: الاتحاد الأوروبي: النشأة والأهداف والتركيبة المؤسسية:

ا-ا الاتحاد الأوروبي: النشأة والأهداف

أولا) النشأة:

ترجع فكرة توحيد القارة الأوروبية - ومن خلال التعاون والمساواة في العضوية- إلى المفكر والأديب الفرنسي (فيكتور هيوجو) عام (١٨٥١) الذي دعا إلى التوحد السلمي لدول أوروبا (مقلد، ٢٠١١، ص:٢٥٣)، إلا أن الفكرة لم تأخذ الفرصة الجادة في التطبيق، بل ازداد وضع أوروبا أكثر

انقساماً نتيجة الصراع الكارثي، حيث وقعت حربان عالميتان في العقد الثاني والعقد الرابع من القرن العشرين، ومع هذا ظهرت حاجة الشراكة المدفوعة بالحاجة إلى إعادة بناء أوروبا ومواجهة أي احتمال لوقوع حرب شاملة أخرى، مما استدعى عدد من الدول الأوروبية إلى تشكيل الجماعة الأوروبية للفحم والصلب عام (١٩٥١) التي تألفت من ست دول آنذاك وهي (ألمانيا الغربية، فرنسا، إيطاليا، هولندا، بلجيكا، لوكسمبورغ). وكانت بهذا أول وحدة جمركية عرفت دولياً باسم المؤسسة الاقتصادية الأوروبية، وبالسوق المشتركة بعد اتفاقية روما عام (١٩٥٧)، واستمرت الفكرة بالتوسع حتى الوصول إلى اتفاق من تبادل تجاري إلى شراكة اقتصادية وسياسية تجمع حتى الآن غالبية قارة أوروبا وبمسمى جديد (الاتحاد الأوروبي) وكان ذلك في الأول من تشرين أول عام ١٩٩٣ حينما دخلت معاهدة (ماسترخت) حيز التنفيذ، والتي أرست دعائم التعاون الأوروبي من خلال كل من التعاون الاقتصادي بين الدول الأوروبية، ودعم توحيد الرؤى في القضايا السياسية الدولية ضمن سياسة خارجية وأمنية مشتركة، والتعاون في مجال العدل والشؤون الداخلية(Tuathail,2003,P:142).

وبهدف إرساء دعائم التعاون بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بينت المعاهدة أن القرارات تؤخذ بأغلبية الأصوات بناءً على أن ممثلي حكومات الدول الأعضاء هم أعضاء مجلس الاتحاد، وبحيث تعمل الدول معاً للتوصل إلى تفاهم مشترك يؤدي إلى الإجماع.

أما العوامل التي أسهمت في عملية اندماج البلدان الأوروبية في تشكيل الاتحاد تتمثل بالتالية (عوض، ١٩٩٩، ص:٣١):

١- العامل الجغرافي: حيث أسهم عامل الجوار الجغرافي في عملية الاندماج بين الدول الأوروبية، خاصة وأن موقع أوروبا عبر التاريخ يعتبر استراتيجياً من مختلف النواحي، وهو كذلك يوفر ظروف طبيعية ملائمة على الصعيد الجيوبولتكي.

٢- العامل التاريخي: منذ قرون عديدة كان للدول الأوروبية ظروف تاريخية مشتركة انتهت بالصراع ومن ثم التعاون في مواجهة الصراع خاصة في الحربين العالميتين في القرن العشرين، وهذا بدوره أسهم في إيجاد ثقافة فكرية وعملية لإيجاد منظمة أمنية متكاملة لتحقق مصالح الدول والشعوب الأوروبية.

٣- العامل الاقتصادي: أسهم النظام الرأسمالي الذي ارتبط بنهج الدول الرئيسية في الدول الأوروبية بإيجاد توافقات ذات ركائز أساسية أدت إلى سهولة تقارب وسائل التعاون بين الدول للدخول في اتفاقيات ومعاهدات مشتركة كان لها دور إيجابي في تعزيز وتقوية وجهات النظر في توسعة العضوية والرؤية لإيجاد اتحاد مشترك يخدم الدول الأوروبية، كما كان لانهيار المنظومة الاشتراكية بانهيار الاتحاد السوفييتي عام (١٩٩١)، أن جعلت من دول أوروبا الشرقية الرغبة المباشرة في الانضمام لمنظومة التعاون الأوروبي الرأسمالية.

٤- العامل السياسي: تعتبر جميع الدول الأوروبية التي أسست المنظومة الأوروبية متشابهة إلى حد كبير في شكل نظام الحكم الذي يأخذ بدولة القانون والمؤسسات، ويأخذ بالديمقراطية وحقوق الإنسان وحرية الإعلام والتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني، وهذا بدوره سهل عملية التجاوب بين الحكومات والشعوب الأوروبية في تشكيل رؤى الانسجام والتوافق نحو إيجاد اتحاد أوروبي يلبي تطلعات الشعوب على المدى البعيد.

ثانيا) أهداف الاتحاد الأوروبي:

يمكن توضيح أهداف قيام الاتحاد الأوروبي - على ضوء المراحل التأسيسية والبنائية التي مرّ بها منذ العقد الخامس من القرن العشرين وحتى ما تمخضت عنه معاهدة لشبونة عام (٢٠٠٧)- على النحو الآتي (Egenhofer,2011,PP:28-29):

١- التنمية المستدامة للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على أساس النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية.

٢- إيجاد اتحاد اقتصادي قوي يخدم أبعاد السوق الاجتماعي، وليكون ذات قدرة تنافسية عالية مما يمكن من توفير العمالة الكاملة التي تعزز بالتالي كافة مجالات التقدم الاجتماعي.

٣- إيجاد سوق حرة واحدة تلبي احتياجات المستهلكين الأوروبيين، وتعزز من قدرتهم الشرائية، وتقوي من الميزان التجاري لكافة دول الاتحاد.

العمل على تعزيز السلام والرفاه لمواطني الاتحاد الأوروبي.

٤- تعزيز الجوانب الأمنية الداخلية ومن كافة التحديات الخارجية.

٥- محاربة الإقصاء الاجتماعي والتمييز، وتعزيز العدالة الاجتماعية.

٦- دعم برامج التعليم وتعزيز الثقافة الإنسانية والحفاظ على الميراث الحضاري الإنساني.

٧- تحقيق الاستقرار الاقتصادي بتحديد وتنفيذ السياسات النقدية لمنطقة الاتحاد الأوروبي، وحيازة الاحتياطات النقدية الأجنبية الكافية، وتقديم البيانات المالية للنظام النقدي الاتحادي من خلال البنك المركزي الأوروبي الموحد وعرض ذلك على البرلمان الأوروبي بطريقة دورية.

١-١ التركيبة القانونية والمؤسسية للاتحاد الأوروبي:

أولاً) الدستور:

في عام (٢٠٠٤) تمّ الموافقة على دستور الاتحاد الأوروبي من جانب حكومات الدول الأعضاء، إلا أن إقرار الدستور يتطلب من الدول الأعضاء القيام بالاستفتاء الشعبي العام أو الاقتراع البرلماني. ومن الجدير بالذكر بأن دستور الاتحاد قام بكتابة مواده لجان دستورية شُكلت من ممثلين من الدول الأعضاء وبرلماناتها، بالإضافة إلى الدول المرشحة للانضمام، ومن ممثلين عن البرلمان الأوروبي والمفوضية الأوروبية، ومن أجل توسيع المشاركة الشعبية في مناقشة مواد الدستور، تمّ عقد جلسات علنية مع ممثلين عن جمعيات أهلية متخصصة بمجالات الاقتصاد والسياسة والثقافة للاستفادة من الآراء والمقترحات، كما عرضت مواد الدستور على شبكة الإنترنت حتى يتسنى لكل

مواطن الاطلاع عليها وكتابة تعليقات حولها، ويتراوح عدد صفحات الدستور الأوروبي بين (٣٥٢ – ٤٨٢) صفحة، وذلك حسب اللغة المترجم إليها، وينقسم إلى أربعة أجزاء رئيسية وهي(Egenhofer,2011,PP:33-35) :

الأول: يشتمل على تعريف للقيم والأهداف والواجبات وطرق اتخاذ القرار، ويسمي الأجهزة المختلفة للاتحاد الأوروبي.

الثاني: يعالج وثيقة التأسيس، وفيها تمّ تعريف القوانين الأساسية على مستوى الاتحاد بشكل سهل، وبأسلوب مأخوذ من توصيات المفوضية الأوروبية لحقوق الإنسان.

الثالث: يعرف طرق عمل الأجهزة المختلفة في الاتحاد الأوروبي، كما يوضح مجال عملها الداخلي والخارجي، كحرية انتقال المواطنين، والتجارة. . . الخ.

الرابع: يبين الأحكام العامة ويعرف رموز الاتحاد الأوروبي، ويضع قواعد تحدد كيفية إدخال مواد جديدة على الدستور وكيفية دخولها حيز التنفيذ.

ويهدف الدستور إلى جعل أوروبا أكثر ديمقراطية وكفاءة في مختلف المجالات، وبغية تحقيق ذلك تضمن الدستور إيجاد رئاسة للاتحاد تكون مهامها تنظيم العمل بين المجالس الأوروبية المختلفة وتمثيل الاتحاد الأوروبي في الساحات الدولية، كما أدخل الدستور منصب وزير خارجية للاتحاد ليعنى بتشكيل سياسة خارجية تعبر عن توجهات الاتحاد في القضايا الإقليمية والدولية و يتولى كذلك منصب نائب رئيس الاتحاد. وبين الدستور عملية اتخاذ القرار من خلال المجلس الوزاري الأوروبي بحيث يتم بطريقة الغالبية المطلقة، إضافة إلى تحويل صلاحيات البرلمان الأوروبي في صناعة القرار وبطريقة يتساوى بها في التصويت على اتخاذ القرار المناسب مع المجلس الوزاري عند الاقتراع على القوانين.

منذ أن قامت الدول الأعضاء بالاستفتاء العام على الدستور الأوروبي كانت هناك (١٤) دولة من أصل (٢٧) دولة زادت نسبة التأييد لديها عن (٥٠٪) من الأصوات الشعبية (Keukeleire,2008,P:348)، ويبين الجدول

التالي (١- ١) مستويات تأييد الدول الأوروبية الأعضاء على الدستور الأوروبي، حيث نلاحظ أن كلاً من إيطاليا وهولندا وسلوفاكيا وبلجيكا زادت نسبة التأييد عن (٦١٪) من الأصوات الشعبية التي اقترعت على الدستور، كما أبدت جماهير كل من إسبانيا وألمانيا وسلوفينيا والمجر واستوانيا ولوكسمبورغ وبنسبة زادت عن (٥١٪)، أما باقي الدول فقد كانت نتيجة الاقتراح أقل من (٥٠٪) ووصلت نسبة التأييد – عند عدد من الدول الأعضاء- إلى أقل من (٣٠٪) كما هو عند المملكة المتحدة وإيرلندا والسويد وقبرص (Jens,2005,P:77).

الجدول (١-١) يبين مستويات تأييد الأوروبيين للدستور الأوروبي

التسلسل	نسبة التأييد	الدول
١	٦١- ١٠٠٪	إيطاليا، هولندا، سلوفاكيا، بلجيكا
٢	٥١- ٦٠٪	إسبانيا، ألمانيا، سلوفينيا، المجر، ليتوانيا، لوكسمبورغ
٣	٤١- ٥٠٪	فرنسا، النمسا، بولندا، لاتفيا، فنلندا، الدنمارك
٤	٣١- ٤٠٪	التشيك، البرتغال، اليونان، مالطا، استوانيا
٥	٥- ٣٠٪	المملكة المتحدة، إيرلندا، السويد، قبرص.

المصدر: Center for European Studies. " Why European Citizens Rejected the EU Constitiotion". Amsterdam, Notherland, 2010. PP, 13-14

وفيما يتعلق بشروط العضوية في الاتحاد بين الدستور في البند (٧١) ذلك وعلى النحو التالي(Jens,2005,PP:11-12):-

١- وجود نظام ديمقراطي واحترام حقوق الإنسان والقانون، وحماية الأقليات الوطنية.

٢- التمتع بنظام اقتصادي يعمل بكفاءة عالية. ٣- القدرة على النهوض بأعباء العضوية وتعزيز أهداف الاتحاد في الوحدة الأوروبية.

ثانيا) المؤسسات العامة للاتحاد الأوروبي:

تلعب مؤسسات الاتحاد الأوروبي دوراً مهماً في تقوية بنية الاتحاد وتطوره، كونها تشكل نواة الاتحاد حيث تتكامل بعملها صلاحيات السلطات العامة الثلاث (التشريعية والتنفيذية والقضائية) كونه يوجد برلمان منتخب من قبل الأوروبيين في الدول الأعضاء يمثل بالتالي السلطة التشريعية التي من وظائفها محاسبة المفوضية وسحب الثقة منها، ومحكمة تتشكل من (١٥) قاضياً تتمتع صلاحياتها وقراراتها بالاستقلالية من مجالس الاتحاد التنفيذية والتشريعية، وأحكامها ملزمة وواجبة التنفيذ، كما يوجد جهاز للمحاسبة يؤدي دوراً مهماً في الرقابة على النفقات وكافة الموارد المالية. وفيما يلي عرض لأهم المؤسسات العامة المنبثقة عن الاتحاد الأوروبي(Miller,2009,PP:3-4):-

١) **المجلس الأوروبي:** يعتبر أعلى مؤسسة في الاتحاد الأوروبي، كونه ينظم اجتماعات قمة رؤساء وحكومات الدول الأعضاء، بالإضافة إلى رئيس المفوضية الأوروبية في الاتحاد، يجتمع المجلس ثلاث مرات كل عام، وذلك استناداً لما تمخضت عنه قمة باريس عام (١٩٧٤) وما تم عليها من تعديل على عدد من بنودها عام (١٩٨٥) حيث بات منذ ذلك العام يجتمع مرتين فقط في السنة لاتخاذ القرارات السياسية والاقتصادية الهامة، ورسم السياسة العامة للاتحاد والتنسيق بين كافة الدول الأعضاء في مختلف المجالات، ويتم اتخاذ قرارات المجلس الأوروبي بالإجماع، ولا يعتبر من الأجهزة الإدارية للاتحاد.

٢) **مجلس الاتحاد الأوروبي:** ويعرف بمجلس الوزراء، كونه المؤسسة التي يجتمع فيها وزراء الدول الأعضاء في الاتحاد حسب المجالات المتعددة (الدفاعية والخارجية والاقتصادية والثقافية) ومقره في بروكسل، ويعتبر من أهم الأجهزة الإدارية. ومن أهم وظائفه إقرار التشريعات المختلفة التي تصدر عن الاتحاد، ويقوم بتمثيل مصالح الدول الأعضاء، ويتكون المجلس من وزراء حكومات الدول الأعضاء، ويعقد اجتماعاته حسب الحاجة في أي من مدينة بروكسل ومدينة لوكسمبورغ. وتتغير رئاسة مجلس الاتحاد كل ستة أشهر، ويكون

لكل من ألمانيا وفرنسا وإيطاليا وبريطانيا (١٠) أصوات، لأن لكل دولة عدد من الأصوات الذي يتناسب مع حجم سكانها، ويبلغ عدد الأصوات الكلي (٣٢١) صوتاً، موزعة على (٢٧) دولة هي مجموع الدول الأعضاء، ويكون الموافقة على القرارات بناءً على تصويت الأعضاء على أن يتجاوز (٦٢٪) ممن يمثلون سكان الاتحاد البالغ (٥٠٠) مليون نسمة (Burea,2006,P:131).

٣) **المفوضية الأوروبية**: تعتبر هذه المؤسسة الأكثر تجسيداً لتفعيل فكرة الاندماج الأوروبي، كونها الإطار الذي يعبر عن مصالح الاتحاد الأوروبي، وليس مصالح الدول الأوروبية الأعضاء. ويبلغ عدد الأعضاء في المفوضية (٣١) عضواً، وبواقع عضوين لكل دولة كبرى (المملكة المتحدة، وألمانيا، وفرنسا، وإيطاليا) وعضو واحد لكل دولة أخرى من دول الاتحاد. ويتم تعيين الأعضاء لمدة (٥) سنوات قابلة للتجديد، وشريطه موافقة البرلمان الأوروبي على تعيينهم، ويعمل في المفوضية (٢١) ألف موظف، منهم (١٧) ألف في دولة المقر (بلجيكا)، وتجتمع المفوضية مرة واحدة على الأقل أسبوعياً، وابرز مهام المفوضية إعداد التشريعات ومراقبة تنفيذها والدفاع من مصالح الاتحاد في مواجهة التهديدات، وتمثيل الاتحاد في الخارج، وتوقيع الاتفاقيات، وقبول الأعضاء الجدد(Burea,2006,P:239).

٤) **البرلمان الأوروبي**: يمثل البرلمان الأوروبي السلطة التشريعية في الاتحاد، ويضم (٧٣٦) مقعداً موزعة على الدول الأعضاء حسب نسبة السكان لكل دولة، ويتم اختيار أعضاء البرلمان عن طريق انتخابات مباشرة كل خمس سنوات من قبل مواطني الدولة التي يمثلها العضو، ومن صلاحيات البرلمان الإشراف على مراقبة أداء المفوضية الأوروبية، ومناقشة التقرير السنوي للمفوضية، وفي إقرار ميزانية الاتحاد، بالإضافة إلى وجود لجان متخصصة في التحقيق اللازم عن انتهاك الدول الأعضاء لقوانين الاتحاد. ونظراً لأن النواب في البرلمان الأوروبي – بعد انتخابهم – يمثلون دول الاتحاد بشكل عام فإنهم يعملون من خلال كتل حسب التيارات السياسية الموجودة في البرلمان، وبالرجوع لنتائج الانتخابات التي

جرت عام (٢٠٠٩)(DCC,2008,PP:37-38) ، نلاحظ من الجدول التالي رقم (١- ٢) مسميات الكتل والأحزاب وعدد المقاعد والنسبة المئوية لكل منها من مجموع مقاعد البرلمان.

الجدول رقم (١-٢) يبين مسميات الكتل والأحزاب الممثلة وعدد المقاعد والنسبة المئوية لكل منها في البرلمان الأوروبي

التسلسل	الكتلة / التحالف	الأحزاب المختلفة في الكتلة	عدد المقاعد	النسبة
١	الكتلة الديمقراطية المسيحية	حزب الشعب الأوروبي، حزب المحافظين البريطاني، الشعب الإسباني، الديمقراطيين الأوروبيين.	٢٦٥	٣٦٪
٢	المجموعة الاشتراكية	الأحزاب الاشتراكية في دول الاتحاد	١٨٤	٢٥٪
٣	تحالف الليبراليين والديمقراطيين	أحزاب الوسط في أوروبيا، الأحزاب الليبرالية في بريطانيا وإيطاليا وهولندا	٨٤	١٢٪
٤	كتلة الخضر	أحزاب البيئة في دول الاتحاد	٥٥	٧٪
٥	اتحاد المحافظين والإصلاحي	الأحزاب اليمينية المتطرفة	٥٥	٧٪
٦	تكتل اليسار المتحد	الأحزاب الشيوعية	٣٥	٥٪
٧	تكتل أوروبا	أحزاب متنوعة	٣٢	٤٪
٨	المستقلون	-	٢٦	٤٪

المصدر: Clerck, Julia. "The European Parliament More Policy powerful, less Legitimate ". Center for European Studies, Brussels,Belgium,2011. PP,18.

٥) محكمة العدل الأوروبية: هي أعلى محكمة في الاتحاد الأوروبي، اختصاصاتها الرئيسة النظر في كافة المسائل والخلافات بين الدول الأعضاء وبين دول الاتحاد والدول الأخرى، وكذلك بين مؤسسات الاتحاد، وفي الاتفاقيات الدولية المبرمة بين الاتحاد الأوروبي والأطراف الدولية، ومن

الجدير بالذكر أنه لا يمكن النظر من قبل محكمة العدل الأوروبية بأية قرارات صادرة عن المحاكم الوطنية إلا في المسائل المعلقة بقانون الاتحاد الأوروبي. تتكون المحكمة من (٢٧) قاضياً (قاضي من كل دولة) يتم تعيينهم بالاتفاق المشترك لحكومات الدول الأعضاء، وعلى أن تتوفر لديهم المؤهلات المطلوبة للتعيين، مثل الكفاءة العلمية، والخبرة العملية، ويتم تعيين القضاة لست سنوات قابلة للتجديد، أما رئيس المحكمة يتم انتخابه من القضاة لمدة ثلاث سنوات(Catherine,2000,PP:21-22).

وأخيراً، لا بد من التنويه بأن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في كانون أول عام (٢٠٠٧)، وقعوا على معاهدة (لشبونة) في البرتغال، والتي تتضمن إصلاح مؤسسات الاتحاد الأوروبي وعملية صنع القرار بمختلف المستويات، ولكي تواجه العديد من الإشكاليات التي طرأت على مؤسسات الاتحاد وخاصة الدستور الذي رفضته دول رئيسة مثل فرنسا وهولندا، ويمكن إبراز أهم البنود التي نصت عليها معاهدة لشبونة بما يلي (ECDGRI,2011,P:15):

١- ضمان حقوق موسعة لبرلمانات الدول الأعضاء.

٢- تطوير سياسات مشتركة في مجالات الطاقة والوقود والقضايا المرتبطة بالاحتباس الحراري.

٣- إعطاء منسق السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي صلاحيات أوسع مما هو عليه.

٤- ترأس دولة أوروبية الاتحاد مدة سنتين ونصف.

٥- تعزيز اتفاقية الدفاع المشترك لدول الاتحاد الأوروبي.

ومن الجدير بالذكر، بأن جميع الدول الأعضاء قد صادقت على معاهدة إصلاح الاتحاد الأوروبي باستثناء إيرلندا، حيث جرى استفتاء شعبي عام (٢٠٠٨) كانت النتيجة بنسبة (٤ر٥٣٪) للرفض، مقابل (٦ر٤٦٪) ممن أيدوا المعاهدة، وبهذا باتت المعاهدة نافذة اعتباراً من ١٣ كانون أول عام ٢٠٠٩.

II: الاتحاد الأوروبي والتفاعل الخارجي والعوامل المؤثرة على وزنه الدولي:

I-II الاتحاد الاوروبي والتفاعل الدولي:

يتزايد دور الاتحاد الأوروبي على الصعيد الدولي، خاصة بعد التوسع في عدد الأعضاء حيث أصبح يضم (٢٧) دولة أوروبية حتى نهاية عام ٢٠١١، ودخول العديد من الدول الشيوعية السابقة إلى الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي، الذي أعطي ذلك مؤشراً على قدرة التوحد السلمي، والتوافق على وضع سياسات تخدم الأطراف والمجتمع الدولي، كمحاربة الجريمة الدولية والاتجار بالأشخاص، والهجرة غير المشروعة، وتبييض الأموال. كما ويظهر دور الاتحاد في توظيف الجهود اللازمة في تحقيق نفوذ أوروبي قوي في المجتمع الدولي، ينطلق من تأسيس لقارة (أوروبا) مستقرة في بناء مجتمع أوروبي يؤمن بالأمن والسلام ويدشن معالم القانون والمؤسسية والحوار الإيجابي الذي يرتكز على منطلقات الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان. وبشكل عام، يعتمد الاتحاد الأوروبي على عدة مكونات رئيسية في تفاعله الخارجي تتمثل بمايلي(Burea,2006,P:201):

١.**البعد السياسي:** إن المتغيرات الدولية التي طرأت على الساحة العالمية بعد انتهاء الحرب الباردة وغياب القطبية الثنائية في النظام الدولي الذي استمر منذ الحرب العالمية الثانية حتى انهيار الاتحاد السوفييتي عام (١٩٩١)، والدور المتعاظم للسياسات الرأسمالية التي تقودها الولايات المتحدة ومنظمة التجارة الدولية، جعل ذلك بمجمله أن يقوم الاتحاد الأوروبي بترتيب سياساته وتفاعله الدولي وعلى إستراتيجية تعزز القدرة على الاستجابة الأكثر عملية في مواجهة الصراعات والأزمات، تبدأ بتعاون وثيق بين أعضاء الاتحاد الأوروبي، وإسهام في تنفيذ المهام الإنسانية على المستوى العالمي، كمهام حفظ السلام والاستقرار في العالم ودوائر النفوذ. بمعنى آخر، إن المتغيرات السياسية والاقتصادية في العالم تتطلب من الاتحاد الأوروبي التكيف بشكل مستمر مع مجمل

المتغيرات والتداعيات شريطة أن تلائم سياسة ووسائل التعاون الخارجي مع مصالح وأولويات الاتحاد، وعلى أن يتم ذلك من خلال تعزيز الاتصال وتكثيف الحوار من مختلف الشركاء، وعن طريق الاعتماد المتبادل في توثيق شتى العلاقات الإقليمية والدولية المتنوعة، ومن الجدير بالذكر أن المفوضية الأوروبية - كإحدى المؤسسات الرئيسية في تركيبة الاتحاد الأوروبي – ومنذ أن بدأت أعمالها عام (١٩٩٩) تقوم على تنفيذ إصلاحات شاملة وواسعة وتقييم لمختلف السياسات الخارجية من أجل تقرير الأولويات التي يتوجب على الاتحاد أن يتقيد بها في عملية التنفيذ، خاصة وأن العولمة ومستلزمات الانفتاح الاقتصادي بدول الإنتاج السلعي نحو التنافسية في السوق من جانب، والحاجة المستمرة في إيجاد استراتيجيات تعاونية وبشكل مكثف مع تنظيم الاقتصاد بما يفرضه السوق من حجم العرض والطلب ووضع الأسعار المناسبة، من جانب آخر. كما وأن المتغيرات الدولية التي ظهرت بعد انتهاء الحرب البادرة - كظهور التغير السريع في سياسات الصين وروسيا الاتحادية على سبيل المثال لا الحصر- من دول ذات تقليدية اشتراكية إلى دول أخذت بنهج النظام الاقتصادي الرأسمالي، دفع بدول الاتحاد الأوروبي بأن تعتني مجدداً بوضع أسس للتعامل مع متطلبات السوق العالمي.

٢.البعد الأمني: تبنت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي هدفاً مميزاً في تطوير المنظومة الدفاعية، حيث يعتبر ذلك المكون الثاني الذي يعتمده الإتحاد في تقوية وضعه الداخلي وعلاقاته الخارجية. كما ويلاحظ أن سياسة الاتحاد الخارجية مبنية على إستراتيجية تقوم على علاقة إرتباطية بين إرساء سياسة الأمن والدفاع الداخلي والخارجي، وبين القدرة على التمكن في تعزيز المجالات التنموية، لهذا وبموجب معاهدة أمستردام عام (١٩٩٩) تمّ التوافق بين ممثلي الدول الأعضاء في الاتحاد على إرساء سياسة الأمن والدفاع الأوروبية وإنشاء اللجنة العليا السياسية والأمنية المشتركة للاتحاد، وتكوين لجنة عسكرية أوروبية، وهيئة أركان قوات للاتحاد الأوروبي، ترتبط بالمجلس

الأوروبي، لتنفيذ المهمات التي يحددها، كتلك المتعلقة بعمليات حفظ السلام، ومختلف القضايا الإنسانية داخل وخارج جغرافية الاتحاد الأوروبي. وعلى ضوء ذلك نفذ الاتحاد الأوروبي العديد من مهمات حفظ السلام وإدارة الأزمات كان أبرزها في البوسنة والهرسك حيث حلت قوات الاتحاد المكونة من (٧) آلاف جندي مكان قوات حفظ السلام التابعة للناتو في نهاية عام (٢٠٠٤). كما واتضحت اهتمامات التعاون بين دول الاتحاد الأوروبي والمجتمع الدولي في الجانب الأمني بعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١ نتيجة تعرض عدد من الدول لحوادث تفجير مختلفة، مما استدعى مشاركات عسكرية مع دول صديقة كالولايات المتحدة سواء بصور انفرادية أو من خلال دول حلف شمال الأطلسي الذي يمثل الاتحاد معظم أعضائه في كل من أفغانستان والعراق وليبيا. كما وأن التفاوت في مواقف العديد من الدول الأعضاء في الاتحاد تجاه التدخل الأمني خاصة مع الولايات المتحدة ما زال مؤشراً واضحاً على عدم الانسجام بين دول الاتحاد، مما يؤثر بشكل سلبي على وزنه الدفاعي المشترك ومستوى قوته الشاملة عالميا .

٣. تعزيز المجالات الاقتصادية: حيث يرتبط هذا المكون بالعمل على تمكين الاتحاد الأوروبي في ضمان قابليته وقدرته على المنافسة الدولية، وبناء شراكات تجارية واستثمارية متنوعة مع مختلف الدول مبنية على سياسة اقتصادية منفتحة، ترتبط ارتباطاً وثيقاً بسياسة تنموية تستند على قواعد منظمة التجارة العالمية، والعمل على إعطاء الفرصة في إعطاء السلع القادمة من الدول والمؤسسات لترويج صادراتها داخل دول الإتحاد الأوروبي مع إعطاء امتيازات تفضيلية للمستوردات القادمة من الدول النامية ذات الاقتصاديات التي تسعى للتحول المنفتح، كتخفيض الرسوم، أو بدخول مجاني معفى من الرسوم للسلع الواردة من الدول الأكثر فقراً، بناءً على برنامج الاتحاد المعلن بخصوص ذلك عام (٢٠٠١).

كما ويهتم الاتحاد الأوروبي في زيادة حجم تجارته الدولية من خلال

التعاون الاقتصادي الفني بتوقيع اتفاقيات وإقامة شراكات مع دول شرق آسيا كالصين والهند ودول أمريكيا اللاتينية وأفريقيا، والشرق الأوسط، أما الدول الأكثر تطوراً في المجال الاقتصادي (الولايات المتحدة واليابان) ما زال الاتحاد الأوروبي ليس لديه اتفاقيات تجارية خاصة معها، لذلك تتم معالجة العلاقات التجارية مع الدولتين سالفة الذكر، وفقاً لآليات منظمة التجارة العالمية والحفاظ على علاقات اقتصادية تقوم على أساس المساواة والشراكة في التعاون، وبأسلوب يحافظ على مستوى مقبول من الاستيراد والتصدير بما يتناسب مع انعكاسات إيجابية على الميزان التجاري لكل جانب، وذلك لأن دول الاتحاد الأوروبي ليست على وفاق دائم في تحديد نمط العلاقات الدبلوماسية والسياسية والعسكرية مع الولايات المتحدة.

كما وتعتبر الدول الواقعة على الساحل الجنوبي للبحر المتوسط شركاء في غاية الأهمية بالنسبة للاتحاد الأوروبي، مما جعل الاتحاد يتجه لإتباع سياسة التكامل الإقليمي، وذلك نظراً لعدة عوامل أساسية تتمحور عندها تحقيق المصلحة المتبادلة والتي تتمثل بالقرب الجغرافي، وأواصر العلاقات التاريخية والثقافية التي ترتبط بين العديد من دول الاتحاد ودول المتوسط، والوضع الراهن والمستقبلي لتدفق الهجرة، والحاجة الملموسة في تحسين وضع دول المتوسط لتحقيق الاستقرار لمجتمعات الدول. لذا، في عام (١٩٩٥) وضع الاتحاد الأوروبي أسس شراكة أوروبية متوسطية صدرت من خلال مؤتمر (برشلونة) حيث بينت طبيعة الخطوط العامة التالية للشراكة بين كل من دول الاتحاد الأوروبي ودول حوض المتوسط والتي تتمثل بما يلي: (Clerck,2011,PP:57-58)

١- يستند الحوار السياسي بين الدول المشاركة في المؤتمر على إيجاد شراكة تؤدي إلى وضع آليات لحل النزاعات سلمياً والحد من التسلح.

٢- تحسين العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الدول المشاركة، والعمل

على إقامة منطقة للتجارة الحرة بالتعاون والشراكة بين الدول الأوروبية والمتوسطة

٣- الشراكة في مختلف الميادين الاجتماعية والثقافية التي تسهم بتنمية الأفراد والمؤسسات.

II-II العوامل المؤثرة على وزن الاتحاد الأوروبي في الساحة الدولية:

يوجد العديد من العوامل التي تؤثر بالتالي على دور الاتحاد الأوروبي على الساحة الدولية، وهذه العوامل تكمن في إمكانيات الاتحاد الاقتصادية والسياسية والتي يتمتع بها، وفي المقابل هناك العديد من العوامل المماثلة التي تعتبر بمثابة تحديات تؤثر على توجهات الاتحاد، لذا يأتي هذا المطلب من الدراسة لتوضيح كل من العوامل الإيجابية والعوامل السلبية التي تؤثر على دور الاتحاد الأوروبي في علاقاته وتفاعله على الصعيد الدولي.

ا) العوامل الإيجابية:

يتمتع الاتحاد الأوروبي بالعديد من معالم القوى الإيجابية التي تجعل منه ذا دور مؤثر في علاقاته الدولية، تتمثل هذه العوامل بكل من العوامل الاقتصادية والعوامل السياسية.

أولا: العوامل الاقتصادية: تستند قوة العوامل الاقتصادية التي يمثلها الاتحاد الأوروبي إلى مختلف العوامل الجيوبولتيكية الممثلة بالسكان والمساحة والموارد الطبيعية والقدرة الإنتاجية والتصنيعية والتجارية، وبشكل عام يمكن إبراز هذه العوامل المؤثرة إيجابياً في وزن الاتحاد الأوروبي على الساحة الدولية على النحو التالي:

١) **السكان:** يقدر عدد سكان الاتحاد الأوروبي حسب إحصائيات عام (٢٠١٠) بحوالي (٥٠٠) مليون نسمة(Attina,2003,PP:181-200)، مما يوفر سوق استهلاكية ذات قدرة شرائية عالية وقوى عاملة متنوعة خاصة مع وجود مستوى مرتفع لمتوسط دخل الفرد يقدر بحوالي (١٧) ألف يورو سنويا.

٢) **المساحة**: تقع دول الاتحاد الأوروبي على مساحة تبلغ (٩ر٣) مليون كم٢، مما يوفر وجود ظروف مناخية متنوعة تساعد على تنوع المحاصيل والثروات الطبيعية المتعددة، حيث السهول والأحواض الرسوبية والتربة الخصبة ووفرة المصادر المائية التي بمجملها تساهم في كفاءة الإنتاج الزراعي وإيجاد موارد مستمرة للصناعات الغذائية، مما جعلت من الاتحاد يحتل المرتبة الثانية عالمياً بعد الولايات المتحدة في الإنتاج الفلاحي العالمي (Montalien,2010,PP:33-(34. كما ويسهم موقع العديد من دول الاتحاد على واجهات بحرية مهمة- كبحر البلطيق شمالاً والمحيط الأطلسي غرباً والبحر المتوسط جنوباً- في سهولة مجال التجارة والنقل نتيجة وجود العديد من الموانئ الساحلية ذات النشاط المتميز، بالإضافة إلى أن ذلك يؤدي إلى زيادة النشاط في مجال السياحة (NSI,2011,P:11).

٣) **الموارد الطبيعية والقدرة الإنتاجية والتصنيعية**: تظهر قدرة الاتحاد الأوروبي الاقتصادية من خلال مجموع الناتج المحلي الإجمالي الذي يقدر بمبلغ (١٥) تريليون دولار(USGS,2011)، حيث يعزز ذلك توفر الثروات الطبيعية والقدرة الإنتاجية والتصنيعية، مع وجود العديد من الموارد الأساسية التي تدخل في التصنيع والمعادن، مثل الحديد الخام، الغاز الطبيعي والبترول، والفحم، والنحاس، والرصاص، والزنك، واليورانيوم، والبوتاس، والطاقة الكهرومائية، والأخشاب، والأسماك، والزراعة، وهذا بمجمله يوفر لدول الاتحاد الأوروبي القدرة العالية والاكتفاء الذاتي لحد مرتفع من معظم هذه الموارد، وفي دعم الإنتاج الصناعي المتنوع والمساهمة الهامة على المستويين المحلي والعالمي، خاصة في الصناعات الكيماوية والصلب والألمنيوم والميكانيكية، مما جعل الاتحاد الأوروبي منافساً عالمياً في مجال صناعة السيارات الذي يتفوق بإنتاج (١٢) مليون سيارة سنوياً، مقابل (٩ر٩) مليون لليابان، و(٦ر٦) مليون للولايات المحلية، كما ينافس الدول الصناعية الكبرى في إنتاج الصناعات عالية التكنولوجيا كالصناعة الفضائية (صاروخ آريان) وصناعة الطائرات

(إيرباص) (كمال، ٢٠١٠، ص:١٤).

٤) **التجارة:** تصل مساهمة الاتحاد الأوروبي إلى (٣٢٪) من المبادلات التجارية العالمية، حيث تبلغ قيمة الصادرات إلى (٢٠٣٨) مليار دولار، أما قيمة الواردات تصل إلى ما قيمته (٢٢١٥) مليار دولار، وذلك حسب تقديرات الميزان التجاري عام (٢٠١١) (Calmfors,2003,PP:319-320).

وبالمقارنة مع كل من الولايات المتحدة واليابان نلاحظ في كل من الجدول (١- ٣) و (١- ٤) أن معدل الاتحاد الأوروبي الأكثر في مجموع الصادرات، والولايات المتحدة الأكثر في الواردات، منذ عام (٢٠٠٥) وحتى نهاية عام (٢٠١١).

جدول رقم (١-٣) يبين حجم قيمة صادرات الاتحاد الأوروبي من السلع مقارنة مع الولايات المتحدة واليابان بين الأعوام (٢٠٠٥ – ٢٠١١/ مليار دولار)(الحسن،٢٠١٠،ص:١١٤)

الدولة / الاتحاد	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١
الاتحاد الأوروبي	١٠٥٣ر٢٠	١١٥٩ر٢٨	١٢٣٩ر٨٥	١٣٦١ر١٣	١٥٨٣٧ر٣٢	١٨٣٧ر٢	٢٠٣٨ر١١
الولايات المتحدة	٧٢٦ر٩٠	٨٢٥ر٩٢	٩٣١ر١٢	٩٦٧٦١	١٠٣٣ر٢١	١١٢١ر٢٢	١٣١١ر١٢
اليابان	٤٥٤ر٨٣	٤٧٨ر٢١	٥١٥ر٠٧	٥٧١ر٨١	٥٨٨ر٢٢	٦٠١ر٢١	٦٢٣ر٠٧

جدول رقم (١-٤) يبين حجم قيمة واردات الاتحاد الأوروبي من السلع مقارنة مع الولايات المتحدة واليابان بين الأعوام (٢٠٠٥ – ٢٠١١/ مليار دولار)(Benkoveskis,2011,PP:8-9)

الدولة / الاتحاد	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١
الاتحاد الأوروبي	١١٧٩ر٨	١٣١ر٧٤	١٤٢٥ر٩٥	١٧٢١ر٢١	١٩٩٨ر٣	٢٠٩٣ر٧	٢١١٥
الولايات المتحدة	١٣٩٢ر٤	١٥٢٨ر٣٥	١٧٨٢ر٤	١٩٣٢ر٥	٢٠٧٠ر٢	٢١٩٤ر٣	٢٢١٤ر١
اليابان	٤١٤ر٦٥	٤٦١ر١٩	٥٧٢ر٤	٦٥٣ر١٣	٧٢١ر٢	٧٩١ر٣	٨٢١ر٨

كما وتسهم جودة المنتجات الأوروبية في منافسة المنتجات من الدول الأخرى في الأسواق العالمية، كون الاتحاد يضم ست دول من القوة التجارية العالمية العشر، التي تتعامل مع مختلف الوحدات السياسية الدولية، وترتبط باتفاقيات شراكة متنوعة مع مختلف الدول والمؤسسات والشركات الاقتصادية العالمية.

الناتج المحلي الإجمالي: يقدر الناتج المحليالإجمالي لدول الاتحاد بـ (١٢٢٦٨) مليار يورو مقابل (١٧٩٦٠) مليار دولار للولايات المتحدة، وتعتبر ألمانيا في مقدمة الدول (٢٧) في حجم الناتج المحلي الإجمالي وبقيمة تبلغ (٢٤٩٨) مليار يورو، يليها كل من فرنسا والمملكة المتحدة وإيطاليا وإسبانيا وبقيمة إجمالية(٢٠٨٠)، (١٦٩٧)، (١٥٤٨)، (١٠٦٢) مليار يورو وعلى التوالي، ويبلغ متوسط نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي عند دول الاتحاد الأوروبي خلال الفترة من عام (٢٠٠٥- ٢٠١١) ما نسبته (٢ر٦٪) تأتي دولة أستونيا في المقدمة وبنسبة (٩ر٨٪) يليها دولة لاتفيا بنسبة (٥ر٤٪) وبولندا والسويد بنسب متشابهة تقدر بـ (٤٪) وأقلها اليونان بتراجع سلبي بنسبة (- ٥ر٥٪) والبرتغال (٩ر١٪) .(Benkovskis,2011,PP:11-12)

وأخيراً، يمكن توضيح واقع القوة الاقتصادية للاتحاد الأوروبي على ضوء المقارنة بالبيانات الرقمية التالية مع الدول الكبرى على المستوى العالمي وذلك حسب تقديرات نهاية عام (٢٠١١) من خلال الجدول التالي (١- ٥). حيث نلاحظ أن مجموع سكان دول الاتحاد الأوروبي يمثل ثروة بشرية ذات وزن مؤشر على الساحة الدولية، حيث يأتي في المرتبة الثانية بين الدول العظمى ويفوق بذلك عدد سكان كل من روسيا الاتحادية واليابان بحوالي ثلاثة أضعاف. أما المساحة فيأتي بالرتبة الرابعة بعد روسيا والصين الولايات المتحدة. أما نسبة الناتج القومي إلى الناتج العالمي، نلاحظ أن الاتحاد الأوروبي ذو تأثي في الاقتصاد العالمي كونه يمثل ما نسبة (٢٥,٢٪) من الناتج العالمي ترتيباً، وبعد الولايات المتحدة الأميركية وبنسبة (٣٢,٥٪) ويلاحظ

كذلك وزن الأعلى مقارنة مع القوة الأقتصادية العالميه . وفيما يتعلق بنسبة المساعدات إلى الدول النامية من الناتج القومي فهي شبه متماثلة عند كل من الاتحاد الأوروبي والصين وبنسبة (٠,٣٣٪) و (٠,٣١٪) على التوالي، أما قيمة الإنفاق على الدفاع فتبلغ (٢٨٨) مليار دولار، يفوق كذلك ضعف ما تنفقه مجمل كل من الصين وروسيا واليابان، إلا أن الولايات المتحدة تتفق على القطاع العسكري أكثر من مجمل الدول المذكورة بما فيها الاتحاد الأوروبي. أما البطالة نلاحظ من النسب الواردة في الجدول أنها الأعلى مقارنة مع الدول سالفة الذكر وبنسبة (٩,٥٪) بينما نسبة التضخم فالاتحاد الأوروبي في المرتبة الثالثة مقارنة مع الدول الأخرى. مما يعني أن ذلك يمثل مشاكل واضحة تؤثر بالتالي على وزن الاتحاد الاوروبي.

جدول رقم (٥-١) يبين العناصر الأساسية للقوة الاقتصادية للاتحاد الأوروبى مقارنة مع الدول الكبرى عالميا

التسلسل	العنصر	الاتحاد الأوروبي	الولايات المتحدة	الصين	روسيا	اليابان
١	عدد السكان	٥٠٠ مليون	٣٥٠ مليون	١٤٧٤ مليون	١٤٠ مليون	١٢٧ مليون
٢	المساحة	٣ر٩ مليون كم٢	٩ر٨٣مليون كم٢	٦ر٩مليون كم٢	١٧ر٥٧٥ مليون كم٢	٣٧٧٩١٥ كم٢
٣	نسبة الناتج القومي إلى الناتج العالمي	٢٥ر٢	٣٢ر٥	١ر١١٪	٧٧ر٦٪	٩٧ر١٠٪
٤	قيمة الصادرات عالمياً	١٣ر٩٪	١١ر٩٪	٨ر٨٪	٥ر٤٪	٩ر٨٪
٥	قيمة الإنفاق على الدفاع	٢٨٨ مليار	٦٢٣ مليار	٦٥ مليار	٥٠ مليار	٤١ر٧٥ مليار
٦	نسبة المساعدات إلى الدول النامية من الناتج القومي	٣٣ر٪	١١ر٪	٣١ر٪	٢١ر٪	١٥ر٪
٧	نسبة البطالة	٩ر٥٪	٨ر٨٪	٤ر٣٪	٦ر١٪	٤ر٦٪
٨	نسبة التضخم	٣ر١٪	٢ر٩٪	٤ر٠٪	٦ر١١٪	٢ر٠٨٪

المصدر: تمّ جمع البيانات من قبل الباحث ومن المواقع الإحصائية الرئيسة للدول المبينة في الجدول وحسب تقديرات عام (٢٠١١).

٥) العملة الموحدة (اليورو):

لقد أصبح اليورو ثاني أكثر عملة من إجمالي الاحتياطات النقدية الدولية بعد الدولار منذ أن ظهر اليورو كعملة تتعامل بها دول الاتحاد الأوروبي عام (١٩٩٩)، حيث ازدادت النسبة من (٩ر١٧٪) عام (١٩٩٩)، إلى (١ر٢٧٪) مع نهاية عام (٢٠١١)، مقابل (٩ر٧٠٪) و (٨ر٦٢٪) على التوالي للولايات المتحدة، وبتراجع درجتين مئوية لنفس الأعوام لصالح اليورو أمام الين الياباني، و(٥ر٣٪) على حساب الجنيه الاسترليني، و(٧ر٣٪) على حساب باقي العملات الدولية الأخرى، وذلك استناداً للبيانات الرسمية الصادرة عن البنك المركزي الأوروبي عام ٢٠١١ (Hamarchand,2010,PP:2009-2010).

II) العوامل السلبية:

على الرغم من العوامل الاقتصادية الإيجابية التي يمتلكها الاتحاد الأوروبي سالفة الذكر، إلا أن هناك العديد من العوامل السلبية التي تؤثر على واقع الاتحاد، وتعتبر بمثابة تحديات هامة عند دراسة المعايير الجيوبولتكية ذات العلاقة بوزن الوحدات السياسية الدولية في تفاعلها ومدى نفوذها على المستوى العالمي، وفيما يلي أبرز التحديات:

١ – السكان: وتظهر مشكلة السكان من خلال الجوانب التالية:

أ) الكثافة: تقدر الكثافة السكانية في الاتحاد الأوروبي بـ (١١٦) شخصاً لكل كيلو متر مربع، وهي بهذا تزيد عن ثلاثة أضعاف بالمقارنة مع الكثافة السكانية في الولايات المتحدة التي تبلغ (٧ر٣٣/ كم٢)، كما أن معدل الزيادة الطبيعية للسكان تقدر بـ (٠٨ر٠٪) مقابل (٠٩٨ر٠٪) في الولايات المتحدة (Iain,2011,P:14). كما ويواجه الاتحاد الأوروبي تحديات في مستقبله الديمغرافي، تتصل بشيوخة السكان وتزايد متوسط العمر، حيث يصل إلى

(٤ر٨٢) عاماً للنساء و (٤ر٧٦) عاماً للرجال، بالإضافة إلى التحولات السكانية المرتبطة بالهجرة الداخلية في الاتحاد، حيث الهجرة من البلدان الأكثر فقراً في شرق الاتحاد الأوروبي إلى الدول الأكثر ثراءً في أوروبا الغربية، ومن المناطق الصناعية السابقة كبريطانيا وألمانيا إلى مناطق (الحزام الشمسي) ذات البيئة والمناخ الأكثر ملائمة كإسبانيا وجنوب فرنسا وإيطاليا والبرتغال. أما الإشكالية الأخرى، تتمثل في تفاوت الكثافة بين دول الاتحاد الأوروبي، حيث تتراوح الكثافة بين أعلى معدل في مالطا والتي تقدر بـ (٣٠٦ر١) نسمة /كم٢، يليها هولندا وبلجيكا والمملكة المتحدة بمعدلات (٣٩٧)، (٣٥٢)، (٧ر٢٥١) نسمة / كم٢ على التوالي، مقارنة بأدنى معدل عند كل من فنلندا وبمعدل (٨ر١٥)، والسويد بمعدل (٦ر٢٠) ولاتفيا بمعدل (٣٥) نسمة / كم٢(Hudson,2010,PP:33-34) . وكذلك التفاوت بين سكان دول الاتحاد، حيث تعتبر ألمانيا الدولة الأكبر في عدد السكان وبمعدل (٣١ر١٦٪) يليها فرنسا (٨٦ر١٢٪) والمملكة المتحدة (٣٨ر١٢٪) وإيطاليا (٠٥ر١٢٪)، بينما نلاحظ معظم الدول الباقية (٢٣) دولة تمثل حوالي (٤٧٪) من السكان (Hudson,2010,PP:37-(38).

ب) التركيبة العرقية: تختلف التركيبة السكانية للاتحاد الأوروبي بشكل ملحوظ، فهي تشمل على (١٥) مجموعة عرقية تشكل نحو (٩٠٪) من مجموع السكان العام للاتحاد (ألمان، فرنسيين، إنجليز، إيطاليين، بولنديين، . .)، كما أن هذا الاختلاف في التركيبة يرتبط بالتنوع الثقافي العالي لدى سكان الاتحاد من جانب، وارتباطاتهم القومية غير المتجانسة من جانب آخر (حاتم، ٢٠٠٤، ص:١٩).

ج) الهجرة إلى أوروبا، حيث تعتبر من القضايا التي تواجه الاتحاد الأوروبي، خاصة وأن معظم الوافدين يصلون بطريقة غير شرعية من أفريقيا نظراً للمناطق الساحلية الكبيرة والقرب الجغرافي، حيث باتت هذه المسألة تمثل مشكلة إنسانية وسياسية نظراً لتزايد معدل الهجرة بشكل عام

بالنسبة للاتحاد الأوروبي حيث وصلت إلى (١ر٣) لكل ألف نسمة مقابل (٨ر٢) عام (٢٠٠٣) (NSI,2010,P:13)، وهذا بمجمله يؤثر على الاستقرار الأمني وجوانبه المتعددة لدول الاتحاد.

٢- **تحديات اقتصادية**: تواجه الاتحاد الأوروبي تحديات اقتصادية هائلة، وهي تؤثر على وضعه ومستقبله الاستراتيجي، تتمثل في أزمة الديون، والمضاربات الاقتصادية الدولية، والقدرة التنافسية أمام المنتجات السلعية التي بمجملها تؤثر على النمو الأوروبي، مما ينعكس ذلك على الوضع الاجتماعي لسكان الاتحاد الأوروبي في مختلف مجالات الحياة، كالتضخم، والبطالة، وهذا يستدعي الالتزام المستمر في إصلاح وتنظيم النظام المالي، ووضع آليات قادرة على مواجهة التحديات الطارئة، كإنشاء صندوق مالي مشترك بغية مواجهة هجمات المضاربة التي تعاني منها اقتصاديات منطقة (اليورو)، وتنمية اقتصادية في كل دول الاتحاد لتكون على درجة أفضل في تقاسم المخاطر الاقتصادية التي تطرأ بين الحين والآخر، ومنح البنك المركزي الأوروبي سلطات أكبر في تنفيذ السياسات التحديثية في المجال المالي عند كافة الدول الأعضاء، بالإضافة إلى وضع ميثاق اقتصادي يكون أكثر قوة يكفل قدر أعظم من التكامل والاعتماد المتبادل في شتى القطاعات الاقتصادية. وفيما يلي أبرز التحديات الاقتصادية التي تواجه دول الاتحاد الأوروبي:

أ) **أزمة الديون**: تعاني العديد من دول الاتحاد الأوروبي حجم مديونية عالية نتيجة الأزمة الاقتصادية العالمية منذ عام (٢٠٠٨) التي أدت إلى ركود اقتصادي أوروبي غير معهود، حيث يقدر مجموع الدين الحكومي لدول الاتحاد الأوروبي ثمانية تريليون يورو، مما اضطر الحكومات إلى ضخ الكثير من الأموال لتحفيز الاقتصاد لكنها فشلت هذه السياسة المالية مما أدى بها إلى الحاجة الملحة للاستدانة، وبالتالي وصلت إلى وضع غير قادر على تسديد الديون، وللخروج من الأزمة تعددت وشملت تقديم حزم أنقاض عن طريق المساعدات، وإنشاء صندوق إنقاذ مالي، كما طرحت الحكومات

سياسات تقشفية شملت خفض الإنفاق وزيادة الضرائب وخفض الرواتب ورفع سن التقاعد، مما أوجد تزايداً في مواجهة المواطنين للحكومات.

ويبين الجدول التالي رقم (١- ٦) قيمة الدين ونسبة الدين الحكومي إلى حجم الاقتصاد لعدد من الدول الأكثر تضرراً.

الجدول رقم (١-٦) قيمة الدين ونسبة الدين الحكومي إلى حجم الاقتصاد لعدد من الدول الأكثر تضررا في الاتحاد الاوروبي

الدولة	قيمة الدين بمليار يورو	نسبة الدين
١- اليونان	٣٥٠	١٦٠٪
٢- إيطاليا	١٩٠	١٢٠٪
٣- إسبانيا	٧٠	١٦٠٪
٤- البرتغال	١٥٠	٨٠٪
٥- إيرلندا	٦٢٠	١٠٠٪
٦- بلجيكا	٣٢٥	٩٧٪
٧- ألمانيا	١٢٨٩	٨٤٪
٨- المجر	٧١٠	٨١٪
٩- المملكة المتحدة	٩٢٠	٨٠٪

المصدر: European Central Bank. "The Implementation of Monetary Policy in the Euro Area". Dec,2011. P. 9.

ب) البطالة: تعتبر مشكلة البطالة من التحديات التي تواجه دول الاتحاد الأوروبي، وهذا يتطلب تأمين وظائف لعمالة مؤهلة لقرابة (٤- ٥) مليون وظيفة سنوياً في ظل نسبة بطالة مرتفعة وبمتوسط ما نسبته (٥ر٩٪) حسب تقديرات عام (٢٠١١)، مقارنة (٨ر٨٪) للولايات المتحدة، وبنسبة (٦ر٤٪)

السنة / الدولة	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١
الاتحاد	٨ر٩	٨ر٤	٧ر٣	٦ر٧	٨ر٣	٩ر٦	٩ر٥

الأوروبي							
الولايات المتحدة	٥ر١	٧ر٤	٤ر٤	١ر٥	٥ر٨	٧ر٩	٨ر٨
اليابان	٥ر٤	١ر٤	٠ر٤	٩ر٣	٤ر٤	٨ر٤	٦ر٤

ج) لليابان (وذلك حسب النسب الواردة في الجدول التالي رقم (١- ٧)).

الجدول رقم (١-٧) يبين متوسط نسب البطالة في دول الاتحاد الأوروبي وكل من الولايات المتحدة واليابا

ومن الجدير بالذكر أن أعلى نسبة لمعدل البطالة في دول الاتحاد الأوروبي عند كل من لاتفيا يليها إسبانيا وليوانيا ثم إيرلندا وبنسب (٢٢ر٣٪)، (١ر٨٩)، (٨ر٨٥)، (٢ر١٣) وعلى التوالي، وأقلها عند كل من هولندا والنمسا ولوكسمبورغ وبمعدل ما نسبته (١ر٤٪)، (٩ر٤٪)، (٦ر٥٪) وعلى التوالي، بينما في المملكة المتحدة وصلت النسبة إلى (٩ر٧) وفي ألمانيا (٣ر٧)، وفرنسا (١ر١٠)، وإيطاليا (٨ر٨٪)، وذلك حسب متوسط التقديرات لنهاية عام (٢٠١١).

د) **التضخم:** كما ويمثل التضخم السنوي لدول الاتحاد الأوروبي مشكلة باتت أكثر وضوحاً في السنوات الأخيرة نتيجة الأزمة الاقتصادية العالمية، حيث وصل متوسط نسبة التضخم عند كافة دول الاتحاد إلى (١ر٣٪) حسب تقديرات عام (٢٠١١)، مقارنة بنسبة (٠ر٣٪) عام (٢٠١٠)، و (٢ر٣٪) عام (٢٠٠٩)، علماً بأن متوسط النسب كان يتراوح بين الأعوام (٢٠٠٥- ٢٠٠٨)، إلى ما متوسطه (٦٧ر٢٪) وهذا بمجمله يؤثر على قيمة القدرة الشرائية عند الأفراد المستهلكين نتيجة تزايد الأسعار مقابل معدل الأجور وتراجع الناتج المحلي الإجمالي لكل فرد في معظم دول الاتحاد الأوروبي، وقد سجل أعلى نسبة للتضخم عند رومانيا بمعدل (٨ر٥٪) يليها استوانيا ولاتفيا وبنسبة لكل منهما (١ر٥٪) و (٢ر٤٪) على التوالي، واقلها عند لوكسمبورغ بنسبة (٤ر١٪) والسويد بنسبة (٦ر١٪) (NSI,2010,P:17).

الطاقة: من المشاكل الرئيسية التي تواجه الاتحاد الأوروبي افتقاره لسياسة

موحدة للطاقة مما يؤثر ذلك على واقع ومستقبل وزنه الدولي. وتشير الإحصاءات الصادرة عن وكالة الطاقة الدولية لعام (٢٠١٠) أنه يعمل في العالم اليوم (٤٤١) مفاعلاً نووياً لتوليد الطاقة الكهربائية، وهناك (٢٦) مركزاً قيد البناء، وإن الطاقة النووية تشكل ما نسبته (١٦٪) من إنتاج الكهرباء في العالم، وإن أوروبا (دول الاتحاد) لديها (١٤٪) من مجموع المفاعلات النووية على المستوى العالمي، حيث تتصدر فرنسا دول الاتحاد **ن خلال الفترة من (٢٠٠٥-٢٠١١)** بامتلاكها (٥٩) مركزاً تسد احتياجاتها من الطاقة المستهلكة وبنسبة عالية تصل إلى (٧٧٪) يليها كل من المملكة المتحدة وألمانيا وإسبانيا وهولندا وبلجيكا وبنسبة (٨٪)(فيل، ٢٠٠٦، ص:٧٧- ٧٨). كما وتعتمد دول الاتحاد الأوروبي على المحروقات الصلبة بنسبة (١٩٪) و (٥٪) على الطاقة المتجددة و (٣٨٪) على النفط، و (٢٤٪) على الغاز الطبيعي (Carare,2011,P:18) أما فيما يتعلق بحجم الاستهلاك اليومي من النفط الخام يأتي موقع الاتحاد الأوروبي في المرتبة الثانية عالمياً بعد الولايات المتحدة، حيث تبلغ كمية الاستهلاك (١٤) مليون برميل، بينما الولايات المتحدة (٢١) مليون برميل، أما الصين (٨) مليون برميل يومياً (من أصل ٨٦) مليون برميل مجموع استهلاك العالم يومياً)، تعتمد دول الاتحاد الأوروبي في استهلاكها اليومي على مناطق متعددة عالمياً أبرزها الشرق الأوسط وروسيا ونيجيريا وجنوب أفريقيا (WNA,2010,PP:8-9). أما الغاز تعتمد دول الاتحاد على (٢٥٪) من الغاز الروسي وعلى (١٨٪) من بحر قزوين وأوكرانيا والنرويج و (١٧٪) من دول الخليج العربي وجنوب أفريقيا وإيران والجزائر(العاني، ٢٠٠٨، ص:٨). وعلى ضوء ذلك، نلاحظ أن احتياجات الاتحاد الأوروبي من الطاقة لها علاقة مباشرة مع مستقبل توفير آمن للاحتياجات الاقتصادية المتنامية لهذه السلعة الدولية، وإن تزايد الحاجة والاعتماد يؤدي إلى تبعية مستقبلية خاصة مع روسيا في السنوات العشر المقبلة في ظل تزايد تكلفة برميل النفط عالمياً،

وتؤكد التوقعات المستقبلية أن احتياجات دول الاتحاد الأوروبي ستعتمد على روسيا مما يحتم على الاتحاد وضع الطاقة كجزء أساسي في علاقاته الخارجية، والتركيز على تنمية إستراتيجيات داخلية تؤدي إلى تنمية المصادر البديلة، والبحث عن سياسات توافقية مع الدول الكبرى في زيادة حجم الاستثمارات في المناطق ذات الاحتياطات الأكبر من مصادر النفط، يبين الجدول التالي رقم (١- ٨) ترتيب إنتاج الاتحاد الأوروبي من النفط حسب تقديرات عام (٢٠١١).

جدول (١-٨) يبين ترتيب إنتاج الاتحاد الأوروبي من النفط حسب تقديرات عام (٢٠١١)

التسلسل	الدولة المنظمة	الإنتاج (برميل/ يوميا)	نسبة الإنتاج عالمياً
١	المملكة السعودية	١٠٥٤٠٠٠	١٢ر٠١٪
٢	روسيا الاتحادية	٨٨٠٠٠٠٠	١٠ر٠٦٪
٣	الولايات المتحدة	٧٨٠٠٠٠٠	٨ر٩١٪
٤	إيران	٤١٧٢٠٠٠	٤ر٧٧٪
٥	الصين	٣٩٩١٠٠٠	٤ر٥٦٪
٦	كندا	٣٢٨٩٠٠٠	٣ر٩٠٪
٧	المكسيك	٣٠٠١٠٠٠	٣ر٥٦٪
٨	الإمارات العربية المتحدة	٢٧٩٨٠٠٠	٣ر٣٢٪
٩	البرازيل	٢٥٧٢٠٠٠	٣ر٠٥٪
١٠	الكويت	٢٤٩٧٠٠٠	٢ر٩٦٪
١١	فنزويلا	٢٤٧٢٠٠٠	٢ر٩٣٪
١٢	العراق	٢٣٩٩٠٠٠	٢ر٨٥٪
١٣	الاتحاد الأوروبي	٢٣٦٥٠٠٠	٢ر٨١٪

المصدر: Science for A changing World (USGS). Oil and Gas Fields, U. S Geological Survey,Texes,U. S. A,2011.

من خلال البيانات الرقمية الواردة في الجدول رقم (١- ٨) نلاحظ أن ترتيب الاتحاد الأوروبي في إنتاج النفط رقم (١٣) بين دول العالم، وعند احتساب مجموع إنتاج الدول العربية نجد أن حصته من الإنتاج عالمياً تصل إلى

مقابل ما نسبته (٨١ر٢٪) وما مجموعه (٢٣٦٥٠٠٠) برميل يومياً للاتحاد الأوروبي. ومن الجدير بالذكر أن المملكة المتحدة هي الأكثر إنتاجاً للنفط بين دول الاتحاد الأوروبي، حيث تنتج ما نسبته (٧٨ر١٪). كما يبين الجدولين (١- ٩) و(١- ١٠) نسبة الاحتياطي من النفط والغاز للاتحاد الأوروبي مقارنة بكل من الولايات المتحدة وروسيا والصين.حيث نلاحظ أن نسبة احتياطي النفط والغاز لدى الاتحاد الأوروبي متدنية مقارنة مع مجمل الدول الكبرى من احتياطي النفط، وبنسبة ضئيلة جداً مقارنة مع روسيا التي تمتلك (٢٥٪) من احتياط مادة الغاز على المستوى العالمي، وبنسبة تزيد عن (١٠)

أضعاف احتياط النفط مقارنة مع مجمل دول الاتحاد الأوروبي

يبين الجدول (١- ٩) نسبة احتياطي النفط للدول الكبرى عالميا.

١	الولايات المتحدة	٢٠ر٩٧٠ر٠٠٠ر٠٠٠	٥٤ر١٪
٢	الاتحاد الأوروبي	٦ر١٤٦ر٠٠٠ر٠٠٠	٤٥ر٠٪
٣	روسيا	٧٩ر٠٠٠ر٠٠٠ر٠٠٠	٨٢ر٥٪
٤	الصين	١٦ر٠٠٠ر٠٠٠ر٠٠٠	١٨ر١٪
الاحتياطي العالمي		١ر٣٥٧ر٣٤٠ر٣٨٤ر٠٠٠	١٠٠٪

❖المصدر: World Energy Council. Survey of Energy Resources, (21ed) ,2007.

يبين الجدول (١- ١٠) نسبة احتياطي الغاز للدول الكبرى من الاحتياط العالمي

١	روسيا	٤٤ر٦٥٠ر٠٠٠	٤٥٥ر٢٥٪
٢	الولايات المتحدة	٥ر٩٧٧ر٠٠٠	٤٠٧ر٣٪
٣	الاتحاد الأوروبي	٢ر٤٧٦ر٠٠٠	٤١١ر١٪
٤	الصين	٢ر٢٦٥ر٠٠٠	٢٩١ر١٪

الاحتياطي العالمي	١٧٥ر٤٠٠ر٠٠٠	١٠٠٪

المصدر: World Energy Council. Survey of Energy Resources, (21ed) ,2007.

٣- **التحديات السياسية الداخلية**: تواجه الاتحاد الأوروبي العديد من القضايا الخلافية التي تبقى تؤثر في مستوى الانسجام السياسي عند الدول الأعضاء منها ما يتعلق بالخلافات على السياسات الداخلية والمصالح الأحادية للدول، وخلافات ذات علاقة بالارتباطات الثقافية لدى سكان الاتحاد، وأخرى مرتبطة بالسياسة الخارجية، وفيما يلي توضيح لهذه التحديات:

أ) خشية الدول الصغيرة وذات الإمكانات الاقتصادية الجيدة من التوسع في عدد الأعضاء: بمعنى أن الدول التي تمتلك مقومات اقتصادية وذات استقرار مجتمعي تتأثر بدخول دول فقيرة، حيث أن دولاً مثل هولندا وبلجيكا وفنلندا ستفقد من حجم قدراتها المادة بعد دخول دول جديدة خاصة من أوروبا الشرقية إلى الاتحاد.

ب) الخلافات المتعلقة بالسيادة الوطنية: ما زالت قضية التأثير من الاندماج في الاتحاد لها انعكاساتها المباشرة على استقلال القرار السياسي للدولة الواحدة، في الوقت الذي ترى عدد من الدول أن هناك تفاوتاً في التزام الدول الأوروبية في الاتحاد بالسياسة الخارجية الموحدة، فالدول ذات التأثير الدولي المحدود بالمقارنة مع الدول الكبرى في الاتحاد الأوروبي أكثر التزاماً بسياسة الاتحاد الموحدة، بينما كدولة كبرى مثل بريطانيا تتخذ أحياناً مواقف مستقلة عن سياسات الاتحاد كموقعها من تطوير قوة الدفاع الأوروبية المشتركة ومن الحرب الأمريكية على العراق وسياسة مواجهة الإرهاب.

ج) مسألة اختلاف الثقافات في أوروبا: تشكل قضية اختلاف الثقافات عند دول الاتحاد من المسائل الشائكة التي تبقى تهدد انسجام واستقرار مستقبل الاتحاد الأوروبي، علماً بأن العديد من المهتمين في تمتين أواصر الاتحاد مثل (جان مونيه) والذي يعتبر أحد مهندسي بناء الاتحاد الأوروبي ركز

على ذلك واعتبر أن التنوع الثقافي سوف يبقى يهدد الاتحاد، وأن التقريب بين الثقافات لا بد أن تبقى من أولويات السياسة الداخلية، وأن على مؤسسة الاتحاد أن تخصص موازنة لمواجهة هذا التحدي، ومن المعروف أن هناك أعداد واضحة من السكان الذين يعيشون في دول الاتحاد الأوروبي ذي ثقافة مرتبطة بقيم دينية وقومية مغايرة، فعلى سبيل المثال يوجد حوالي (١٧) مليون مسلم يشكلون قوة ثقافية تتناقض مع العديد من القيم والسلوكيات خاصة السياسية التي تنتهجها دول الاتحاد (Robelius,2005,PP:12-13)، وهذا ما يدلل أنه من الأسباب الجوهرية لعدم قبول الاتحاد الأوروبي لعضوية تركيا بسبب الاختلاف الثقافي والعقائدي الذي سيضيف تحدياً أوسع على مسألة اختلاف الحضاري، مما يدفع الاتحاد الأوروبي إلى الإبقاء على فتح مجالات التعاون مع تركيا والدول الأوروبية متوسطية خاصة دول شمال أفريقيا كونها ذات تأثير هام على وزن الاتحاد وضمن مؤشرات القوة الاقليمية والدولية في كل من علم الجغرافيا السياسية وعلم الجيوبولتكيس.

قضايا ذات علاقة بتفسير القواعد الدستورية للاتحاد: مما يجعل العامل القانوني ذا تأثير على الاستقرار، فمثلاً ما زالت كيفية انتخاب رئيس الاتحاد وكل من وزير الخارجية ووزير الدفاع تشكل مسألة جدل، حيث يرى البعض بأن الانتخاب المباشر يكون من المواطنين، وآخرون يرون أن الانتخاب عن طريق المجالس التشريعية المنتخبة في دول الاتحاد أو من خلال البرلمان الأوروبي، وآخرون يرون بأن الانتخاب يجب أن ينسجم مع توجهات الاتحاد الموحدة في سياسته الخارجية والدفاعية (Peter,PP:47-48).

٤- **التحديات السياسية الخارجية**: على الرغم من ارتباط عدد من القضايا الداخلية ببعض المسائل الخارجية التي تهم توجهات الاتحاد والتي تم التطرق إليها سابقاً، إلا أن من المفيد استعراض أبرز التحديات ذات العلاقة بالسياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي بشكل يستند إلى التحليل وعلى النحو التالي:

أ) العلاقة مع الولايات المتحدة: يستند قيام الاتحاد الأوروبي على هدف رئيسي يتمثل في البحث عن أسس وطرق لحماية مصالح الدول الأوروبية في ظل وجود تناقض مع المصالح الأمريكية بسبب التنافس على المصالح الاقتصادية، فقد تصاعدت الخلافات التجارية بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة خلال التفاوض على تعديل الاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة الدولية (الجات)، كذلك عند إصدار عملة أوروبية موحدة (اليورو) التي أصبحت تنافس الدولار الأمريكي، علماً أن نصف صادرات السلع عالمياً تستخدم الدولار الأمريكي، مقابل (٣٥٪) لصالح العملة الأوروبية (اليورو)، مما يسهم ذلك بأن تكون نصيب اليورو من الودائع العالمية أعلى مما كانت عليه العملات الأوروبية مقابل الدولار كون نسبة الودائع من اليورو تشكل ما قيمته (٣٠٪) بعد أن كانت العملات الوطنية الأوروبية تشكل (١٤٪) فقط(Fridman,2011,P:27).

ب) استمرارية دول الاتحاد بأن يكون لها مراكز نفوذ على الساحة الدولية وأن لا تكون تابعة لسياسة الولايات المتحدة التي تقود النظام الرأسمالي العالمي. ولتدشين ذلك التوجه تأخذ سياسة الاتحاد من خلال المفوضية الأوروبية وممثل السياسة الخارجية للاتحاد خطاب يتمثل بأن القانون الدولي يجب أن يحل بدلاً من استخدام القوة، وأن الولايات المتحدة باتت تستخدم أسلوب أوروبا التقليدي في عصر الاستعمار، والذي تخلت عنه الدول الأوروبية ليكون أسلوب التفاوض والحوار لحل الخلافات منهجا سلوكيا في عصر الديمقراطية وحقوق الإنسان، كما يظهر تحدٍ آخر متعلق بسياسة الأمن الأوروبي مع الولايات المتحدة عندما أوصى المجلس الأوروبي في اجتماع (هلسنكي) عام (١٩٩٩) بتشكيل وتجهيز قوة عسكرية أوروبية للتدخل السريع تكون مهمتها التدخل في الأزمات الدولية، حيث كانت مواقف الدول المتنفذة في الاتحاد متعارضة نسبياً تجاه ذلك، فمثلا كان موقف بريطانيا بأن لا تتدخل تلك القوات بعد تشكيلها في الأماكن التي تستطيع قوات

حلف (الناتو) التدخل فيها وأن تكون رديفة لمهام قوات الحلف، بالمقابل كان موقف كل من ألمانيا وفرنسا أن تكون القوة الأوروبية مستقلة عن حلف (الناتو)، علماً بأن الولايات المتحدة وبهدف حل الخلاف والتعاون مع دول الاتحاد الأوروبي قررت عام (٢٠٠٢) السماح باطلاع الاتحاد على برامج الحلف التخطيطية والاستخبارية والمساعدة على إنشاء قوة الرد السريع للاتحاد الأوروبي في المجالات التي تخدم المهمات الإنسانية وعمليات حفظ السلام.

الخلاصة: (النتائج العامه واختبار الفرضيات)

على ضوء ما تناولته المشكلة البحثية في عناوينها الرئيسة والفرعية، تخلص الدراسة إلى العديد من النتائج الرئيسية ذات العلاقة بموضوع الاتحاد الأوروبي من حيث العوامل المؤثرة على وزن تفاعله الدولي، منها ما يتعلق بالتركيبة المؤسسية للاتحاد من جانب، وبتلك المتعلقة بطبيعة العوامل الجيوبولتكية الإيجابية والسلبية التي تحكم بالتالي مدى ترجمة تطلعات الاتحاد الآنية والمستقبلية من جانب آخر.

وضمن خلاصة الدراسة، لا بد من التنويه للإشكالية العلمية التي لابد من تناولها لأنها تبقى مجال جدل عند فئة من المهتمين في كل من علم الجيوبولتكس والسياسات الدولية. وبشكل عام تتلخص الإشكالية العلمية على النحو التالي:

١- على الرغم من المقومات المادية المتنوعة التي تستحوذ عليها الوحدات السياسية إلا أن مفهوم التكامل الإقليمي للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي يبقى يعتمد على حسابات إرادات الدول في إسهاماتها في تقوية الاعتماد المتبادل والتضحية في رفع سوية الدول الأعضاء ذات الإمكانات الأقل، والاستعداد المستمر في مواجهة التحديات التي تعاني منها خاصة في غضون المراحل الأولية من تقوية أسس الاتحاد.

٢- إن سيادة الدول الكبرى في الاتحاد الأوروبي لا يمكن أن تذوب كلياً في شخصية الاتحاد القانونية، نظراً لشخصيتها التاريخية على الساحة الدولية، وهذا يعني أن الاتحاد سوف لن يصل إلى نظام الفيدرالية، وسيبقى ضمن مستويات الاتحاد الكونفدرالي.

٣- إن الاعتماد المتبادل خارج الجغرافيا السياسية للاتحاد هو حتمية النظام الرأسمالي الذي تعتمده دول الاتحاد خاصة في شمال وغرب قارة أوروبا، لذا مهما كانت إمكانيات الاتحاد إلا أنها ما زالت بحاجة إلى تسخير عدد من السلع الدولية كتلك المتعلقة بقطاع الطاقة، وبحاجة إلى سياسات تفاهمية مع دول النفوذ الاستراتيجي للوصول إلى أسواق جديدة لمنتجاتها على سبيل المثال لا الحصر.

أولا: النتائج العامة للدراسة:

١. بينت الدراسة أن الاتحاد الأوروبي ذو تركيبة كونفدرالية في وضعه الحالي، كون الإجراءات نحو تأسيس اتحاد فيدرالي ما زالت تواجهه العديد من التحديات الرئيسية. ويعتمد حجم تأثير القرار الصادر عن الاتحاد بوزن الدول التي تمتلك المراكز الأقوى، كالمملكة المتحدة، وفرنسا، وألمانيا، وإسبانيا، علماً أن أي دولة من هذه الدول، إذا ما انعزلت برؤيتها عن توجهات كافة الدول الأعضاء في الاتحاد يؤثر بشكل واضح على توجهات الاتحاد في تفعيل القرار الصادر من الناحية العملية.

٢. وضحت الدراسة وجود تحديات هامة تؤثر إلى حد معين على وزن الاتحاد، تتمثل بالديمغرافية السكانية، وبتركيبة عرقية متعددة وثقافية متنوعة، وزيادة معدل الهجرة غير الشرعية، وأزمة الديون، وارتفاع في معدل البطالة والتضخم مقارنة مع الولايات المتحدة واليابان.

٣. يمثل قطاع الطاقة أبرز المشاكل الرئيسة التي تواجه الاتحاد الأوروبي، والذي يأتي في المرتبة الثانية عالمياً (بعد الولايات المتحدة) في معدل حجم الاستهلاك اليومي، ويعتمد في توفير ذلك على دول متعددة من العالم،

مما يحتم على الاتحاد الأوروبي أن يضع ذلك في مقدمة سياساته الخارجية في تأمين مصادر الطاقة من جهة، والبحث عن مصادرطاقة بديلة للتخفيف من حدة توتر التنافس مع دول النفوذ الدولي- كتوفيرالطاقة الشمسية من افريقيا- على سبيل المثال، من جهة أخرى.

٤. يتأثر وزن القرار السياسي الخارجي للاتحاد الأوروبي في بعض المسائل الدولية بسبب ارتباط المصالح السياسية الخارجية والمسائل الأمنية، وأن عدداً من الدول الأعضاء في الاتحاد كالمملكة المتحدة لم تستطع تجاوزها حتى الآن، نظراً لحجم العلاقات المعهودة مع أميركا من جهة، وكونها (المملكة المتحدة) إلى جانب دول أوروبية - أعضاء في الاتحاد – موقعة على معاهدات واتفاقيات أمنية مشتركة مع الولايات المتحدة كحلف (الناتو)، وهذا من شأنه أن يبقى على رغبة الاتحاد في إيجاد مراكز نفوذ على الساحة الدولية رهينة بعدم الاختلاف مع أميركا في الظروف الراهنة وضمن المرحلة المستقبلية متوسطة المدى.

ثانيا:اختبار الفرضيات:

١. بينت الدراسة على ضوء التحليل والنتائج فيما يتعلق باختبار الفرضية الرئيسية التي استندت عليها المشكلة البحثية، أن طبيعة العلاقة الارتباطية بين مقومات الاتحاد الأوروبي وذات العلاقة بالتركيبة المؤسسية بأنها علاقة إيجابية في الجوانب المتصلة بالرغبة المرحلة بتأطير اتفاقيات ومعاهدات تخدم التوجه الأوروبي في الشراكة والتعاون في معظم المجالات خاصة الاقتصادية والأمنية.

٢. أما فيما يتصل بتوحيد القرار السياسي، وضحت الدراسة أن العلاقة سلبية إلى حد واضح خاصة في عدم تأييد عدد من شعوب الدول الأعضاء للتعاطي بدستور الاتحاد الموحد، والاختلاف في بعض المسائل التي تمس بمصالح الدولة وعلاقاتها المعهودة خاصة مع الولايات المتحدة، بسبب وجود معاهدات واتفاقيات بيئية مشتركة.

٣. أثبتت الدراسة صحة الفرضية التي تنص على وجود علاقة سلبية في بعض الجوانب ذات الصلة بالاستقرار الاجتماعي للاتحاد الأوروبي، والتي تؤثر على وزن الاتحاد دولياً، كالكثافة السكانية، والتنوع الثقافي والعرقي بين دول الاتحاد، والهجرة، ودرجة الانسجام بسبب تغليب قومية الدولة على قومية الاتحاد الأوروبي.

٤. كما أثبتت الدراسة وجود علاقة سلبية بين طبيعة حجم القضايا التي تهم حكومات وشعوب دول الاتحاد وبين القدرة الآنية في تعظيم أدوار الاتحاد على الساحة الدولية، وذلك نتيجة الظروف الاقتصادية الصعبة المتمثلة بأزمة الديون والبطالة والتضخم والطاقة.

وأخيراً، ونظراً لمختلف المسائل التي تناولتها الدراسة البحثية، وما تمّ التوصل له من نتائج، تخلص الدراسة إلى استنتاج رئيس مفاده "أن الاتحاد الأوروبي يشكل تجربة ذات مستوى رفيع من التكتل الإقليمي بما يمتلكه من عناصر جيوبولتكية هامة عند البحث والتحليل في الحجم والوزن الدولي للوحدات السياسية، كما أن له الدور الرئيس القادر على خلق حالة جديدة من التوازن الدولي في ظل نظام أحادي القطبية الذي تقوده الولايات المتحدة منذ انهيار الاتحاد السوفييتي عام (١٩٩١)، وبغض النظر عن وجود العديد من التحديات التي ما زالت تواجه تركيبة الاتحاد ونوعية تأثيره على الساحة العالمية في الوقت الراهن، إلا أن سيرة الاتحاد بمراحله التأسيسية تعتبر ناجمة كعملة قد تؤدي إلى توفير العديد من المكتسبات لشعوب الدول الأعضاء والدفع لتحقيق الأمن لأوروبا والعالم، كون الاتحاد يعتبر من المرجعيات الأساسية في رسم الاستراتيجيات الدولية وصياغة القرار الأكثر اتزاناً في القضايا العالمية.